المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : ١٠ يونية ١٩٩٩

لبنان شيع قضاته الأربعة وسط حداد وطني وذهول شعبي
مجلس الوزراء قرر إحالة الجريمة إلى المجلس العدلي

الرئيس الحص يتتبع التحقيقات والتحريات و«حزب الله» يدعو إلى الاستنفار وحواتمة يعزي لحود

موكب تشييع القضاة الاربعة في احد شوارع صيدا (تصوير: خالد الغربي)

نعش القاضي حسن عثمان لدى ادخاله قصر العدل في صيدا قبل نقله الى حيث ووري جثمانه في بلدته (أ ب)

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بيروت: «الشرق الأوسط»

وسط حداد وطني عام وذهول شعبي عارم، شيع لبنان أمس القضاة الاربعة الذين قتلوا فوق قوس العدالة أول من أمس عندما هاجم مسلحان - مازالا مجهولين - هيئة محكمة الجنايات في صيدا، مستهدفين الهيئة - دون سواها - بوابل من الرصاص، وفيما تجهد الاجهزة الامنية اللبنانية لتعقبهما والقبض عليهما مستعينة «بخيوط داخلية» أمكن تجميعها من ساحة الجريمة.

وقد خصص مجلس الوزراء اللبناني جلسته الاسبوعية أمس لهذه القضية وقرر احالتها الى المجلس العدلي (أعلى هيئة قضائية في لبنان ولا تقبل احكامها المراجعة او النقض) بعدما ناقش الملابسات التي أحاطت بالجريمة كـ «عمل ارهابي قائم بذاته استهدف أمن الدولة اللبنانية واستقرار البلاد» حسبما ذكر مصدر رسمي.

وقبل انعقاد الجلسة (مساء أمس) تتبع رئيس الحكومة سليم الحص الاجراءات الميدانية الامنية والتحريات القضائية الهادفة الى كشف الفاعلين، واعطى توجيهاته الى الاجهزة «بضرورة العمل سريعاً لجلاء غوامض هذه الجريمة البشعة وكشف ملابساتها ودوافعها والقاء القبض على المنفذين لينالوا العقاب الذي يستحقون».

وسطر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي نصري لحود استنابات الى الأجهزة الامنية المختصة للبحث عن مرتكبي جريمة صيدا. وأوقفت النيابة العامة العسكرية المسؤولين عن حماية قصر العدل في صيدا بجرم الاهمال في الوظيفة.

وتتركز التحقيقات القضائية بحسب مصادر مطلعة على شخصين مشتبه بهما كانا يحضران في شكل منتظم جلسات محكمة الجنايات من دون ان تكون لهما علاقة بالملفات المعروضة لا بصفة مدعيين او مدعى عليهما او شهود. وكان لباسهما لافتا. وسجل في الفترة الأخيرة انقطاع الرجلين عن متابعة حضور الجلسات.

ونقل عن مصدر قضائي لبناني قوله ان «الجناة فروا براً وليس بحراً كما ترددت» لافتاً الى «جرائم حصلت في صيدا العام الماضي، وما سبقها من اعتداءات جوالة استهدفت قوى الامن في المدينة وسائقي التاكسي في شمال لبنان، اضافة الى متفجرة البلمند. ان هناك خطة متنقلة لزرع البلبلة في البلاد وزعزعة الاستقرار والأمن لأهداف سياسية استراتيجية».

وقال المصدر القضائي: «هناك مدارس تدرب على طريقة القتل الجماعي كتلك المعتمدة ضد السلطة في الجزائر. وهذا الاجرام يزيد القضاء مناعة وصلابة وتصميماً على متابعة كل الملفات القضائية المفتوحة ويزيد الدولة استعداداً لصون قرارها الآيل الى وضع حد نهائي للعنف حفاظاً على السلم الاهلي».

وقوبلت الجريمة بغضب شعبي شامل. وعلقت اللجان النيابية اعمالها. كما علقت وزارة التربية الدراسة والامتحانات في الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية كافة، اضافة الى تعليق العمل القضائي لثلاثة أيام.

ووسط اضراب عام في جنوب لبنان شيع القضاة الاربعة من مدينة صيدا امس، كل الى مسقط رأسه. وقد ووري جثمانا القاضيين (الرئيس الاول الاستئنافي) حسن عثمان وعاصم بو ضاهر في بلدتهما الزعرورية (اقليم الخروب) والقاضي عماد فؤاد شهاب في بلدته حاصبيا (داخل المنطقة الحدودية المحتلة) والقاضي وليد هرموش في بلدته السماقية في الشوف.

وافاد مراسل «الشرق الأوسط» في جنوب لبنان أن موكب تشييع القضاة الشهداء انطلق قبل ظهر أمس من أمام مستشفى حمود في مدينة صيدا. وقد شارك في التشييع وزير العدل جوزف شاوول ووزراء آخرون ونواب وفعاليات سياسية ودينية وحشد من القضاة والمحامين الذين ساروا وراء النعوش مرتدين ثوب المحاماة الرسمي. ومرت مواكب التشييع من امام قصر العدل في صيدا حيث وقعت الجريمة.

وادخل نعش القاضي حسن عثمان (رئيس القضاة في الجنوب) رئيس محكمة الجنايات، الى قاعة المحكمة وسجي الجثمان على قوس العدالة الذي كان يجلس أمامه عندما أطلقت عليه ورفاقه النيران.

ومن ناحية أخرى، واصلت القوى الامنية من جيش وقوى أمن داخلي اجراءاتها الامنية في مدينة صيدا وفي محيط المخيمات الفلسطينية. ولاحظت مصادر امنية أن هذه الاجراءات خفت نوعاً ما عن اليوم الذي وقعت فيه الجريمة. وسيرت هذه القوى دوريات مؤللة وراجلت واقامة الحواجز الثابتة في معظم احياء المدينة.

في غضون ذلك، تواصلت التحريات والتحقيقات لمعرفة هوية منفذي الجريمة والجهة التي تقف وراءهم. وعمل رجال الادلة الجنائية على التدقيق في الاسلحة الحربية التي ضبطت من مسرح الجريمة، فيما واصل المحققون الاستماع الى أقوال الذين شاهدوا مرتكبي الجريمة.

وبقي رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص على اتصال مستمر بالاجهزة المعنية للوقوف على آخر المستجدات والاطلاع على سير التحقيقات الجارية لكشف الفاعلين والمراحل التي قطعتها التحقيقات في هذا الصدد.

وعلى صعيد ردود الفعل على الجريمة، نقلت مصادر رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يقوم بزيارة رسمية الى تونس أنه ذهل من هول الجريمة النكراء، واتصل هاتفياً بكل من رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ورئيس الحكومة سليم الحص وتشاور معهما في هذا الامر. وكلف بري النائب شاكر أبو سليمان تمثيله في تشييع القاضي حسن عثمان، وكلف النائب محمد عبد الحميد بيضون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تمثيله في تشييع القاضي عاصم بو ضاهر وعيادة الجرحى. وكلف النائب زاهر الخطيب تمثيله في تشييع القاضي وليد هرموش. وكلف علي حسن خليل تمثيله في تشييع القاضي عماد شهاب».

وأسف البطريرك الماروني نصر الله صفير للأحداث التي حصلت في صيدا، واصفاً إياها بـ«المروعة». ورفع الصلاة كي لا تؤدي هذه الحادثة الى ذيول ترجع البلاد الى الوراء، سائلاً الله أن يبقي لبنان بلداً آمناً مستقراً ينعم بالحرية والسلام والطمانينة بتعاون جميع أبنائه في سبيل الخير والإعمار.

وعلق مسؤول في «حزب الله» على الجريمة فقال: «ان الجريمة البشعة التي وقع ضحيتها عدد من القضاة ورجال القانون تحت قوس المحكمة وفي عقر دارها في صيدا، هي عدوان صارخ على لبنان، حكومة وشعباً ومؤسسات. ولا يمكن ان يرتكبها الا مرتزقة تدعمهم جهات معادية للبنان وللسلم الاهلي ولكل انجازات المقاومة».

ولفت الى «أن هذا الامر يستدعي استنفاراً رسمياً وشعبياً متكاملين لتحديد الفاعلين ومن يقف وراءهم لمعاقبتهم واتخاذ الاجراءات المناسبة».

وجاء في بيان أصدره الحزب: «إننا إذ ندين الجريمة ونشجبها، لا يسعنا الا أن نحزن لفقد قضاة وجرح آخرين سائلين المولى للضحايا الرحمة وللجرحى الشفاء العاجل».

وقال الرئيس السابق للحكومة النائب عمر كرامي بعد لقائه رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين: «ان حادثة صيدا اساس كل الاحاديث لأنها تستهدف الامن في لبنان. واذا لم يكن هناك أمن فلا يمكن أن يكون هناك شيء آخر». وأضاف: «طبعاً ليس هناك معلومات رسمية اكيدة عن مرتكبي هذه الجريمة. وعندما يحدد المرتكبون تحدد الكثير من أبعاد هذه الجريمة، فنحن ننتظر ان تكشف هذه الجريمة بأسرع ما يمكن للضرب بيد من حديد».

وتفقد رئيس المكتب السياسي في حركة «أمل» النائب محمد عبد الحميد بيضون ممثلاً رئيس البرلمان نبيه بري، جرحى الحادث في مستشفيات صيدا.

ولفت اتحاد الرابطات اللبنانية المسيحية الى «أن الجريمة المنظمة في صيدا تثير مخاوف حقيقية لكنها تزيد الايمان بان الرد الوحيد هو الاصرار على متابعة مسيرة دولة القانون والضرب بيد من حديد على العابثين بأمنها والتاكيد على متابعة الخطوات من أجل

تعزيز القضاء الذي دفع ضريبة باهظة من دم خيرة رجالاته على مذبح قيام الدولة».

وقال السفير المصري لدى لبنان عادل الخضري بعد لقائه رئيس الحكومة: «لا تصريحات اليوم لمناسبة الحداد على ضحايا المجزرة الفظيعة التي وقعت في صيدا». وتقدم الخضري باحر التعازي من لبنان وذوي الضحايا.

و استنكر نقيب المهندسين في شمال لبنان بشير ذوق، بعد زيارته الحص على رأس وفد من النقابة، المجزرة الوحشية التي حصلت في صيدا.

واعتبر مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو بعد زيارته الحص يرافقه مفتي البقاع الشيخ خليل الميس أن «المأساة التي حدثت في صيدا هي مصيبة حلت بلبنان، وهي عملية استهدفت لبنان ككل. وهذه القضية لها ابعاد وليست قضية محلية». ولفت الجوزو الى «وجود تخطيط لضرب الأمن في لبنان. وصيدا كانت مسرحاً دائماً لمؤامرات اسرائيل».

وقال الوزير السابق جوزف الهاشم بعد لقائه الحص: «ان كل التوقعات والاستنتاجات قبل الوصول الى استكمال التحقيقات تؤكد أن المجزرة او الجريمة التي ارتكبت في صيدا ليست جريمة فردية بدليل أن الذين ارتكبوها كان بوسعهم، لو كان القضاة مستهدفين، أن يستهدفوهم في مناسبة أخرى وفي ظروف أسهل، أو لكان يمكن أن يلقي بقذيفة مثلا على قاعة المحكمة. وهذا يسهل فرارهم اكثر الا في الموضوع المخطط له من اجل استهداف أمن الدولة ومن أجل تخريب المناخ الذي ساد بعد تحرير جزين».

وأيد نواب شمال لبنان في اجتماع عقدوه أمس التوجه الذي أعلن بإحالة قضية مجزرة صيدا أمام المجلس العدلي «نظراً الى ارتباطها بامن الدولة وللسرعة التي نتوخاها من المحاكمة والعقوبة التي نطالب بتشديدها نظراً لظروف الجريمة».

وطالب النواب بـ «كشف هذه الجريمة ومنفذيها ومن يقف وراءها وانزال أشد العقوبات بهم نظراً الى خطورة الحادثة وانعكاساتها على مسيرة بناء دولة القانون والمؤسسات التي تقوم على الامن المستقر والعدالة».

ولاحظ النائب طلال ارسلان «أن توقيت هذا الاعتداء بعد فرحة تحرير جزين من دون الخضوع لأي شروط اسرائيلية أو الالتزام باي ضمانات او ترتيبات امنية يطرح اسئلة عدة حول المستفيد من هذه الجريمة». معرباً عن يقينه بـ «أن الدولة بقيادة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود واعية لمسؤولياتها الامنية وستتخذ التدابير اللازمة لكشف الجناة».

ولفت النائب شوقي فاخوري الى «أن جريمة صيدا، بحسب المعطيات الاولية، تشكل محاولة مرفوضة وفاشلة لزعزعة الثقة بالدولة وما أكد عليه الرئيس لحود من توطيد لسيادة القانون والعدالة» داعياً الى «الالتفاف حول الدولة ورمز وحدتها رئيس الجمهورية بعيداً عن الاهواء والاغراض الشخصية».

واعتبر النائب نبيل البستاني «ان هذه الجريمة تترك علامات استفهام واضحة حول المستفيدين الحقيقيين منها» داعياً «اللبنانيين، مسؤولين ومواطنين، الى الالتفاف حول القضاء اللبناني في محنته الموجعة».

وقال النائب عبد اللطيف كبارة «ان الجريمة استهدفت العدل والامن في لبنان» داعياً الى «الوعي الفائق للمستجدات المحتملة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ونبه النائب قبلان عيسى الخوري الى «أن دولة القانون الهادفة الى احقاق العدالة لا بد قائمة بوحدة جميع اللبنانيين على ثوابتهم الوطنية».

وقال النائب موريس فاضل: «أن المجرمين اختاروا قصر العدل والعدالة عمداً لتأكيد بشاعة الهمجية والوحشية ومدى حاجتنا الى بسط سيادة القانون».

ونبه عضو كتلة الوفاء للمقاومة البرلمانية (حزب الله) النائب عمار الموسوي الى «أن هذه الجريمة هي رسالة مدوية تستهدف الامن والاستقرار الداخلي». وطالب الاجهزة المسؤولة بـ «التشدد في ملاحقة المجرمين وتعقب كل الخيوط المتصلة بالجريمة لقناعتنا بأنها تتصل بمؤامرة معادية ليست الاصابع الصهيونية بعيدة عنها».

ووصف النائب صلاح الحركة ما جرى في صيدا بأنه «جريمة منظمة تخفي مؤامرة مدبرة لضرب الاستقرار الامني والسياسي وتهدف الى خلق فتنة تبدأ من الجنوب وتصب في مصلحة العدو الاسرائيلي».

وطالب الحكومة بـ «التصدي لهذا الوضع الخطير بكل الوسائل المتاحة واتخاذ الاجراءات الضرورية التي ستكون بمستوى هذا الحدث الكبير».

وقال النائب نقولا فتوش «لا يكفي ان نستنكر، فالحادثة هي من أخطر المحطات في تاريخ لبنان. المهم أن يظهر الفاعل ويتحمل المسؤول المسؤولية. لكن الاكيد هو أن الوحدة اللبنانية كفيلة ببلسمة الجروح. فالقضاء الذي نجل ونحترم دفع ولا يزال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية